

المسلمون الشيعة في لبنان

رؤية تاريخية واضحة لرؤية مستقبلية واضحة

الشيخ جعفر المهاجر

بعد الأزمات الخطيرة يأتي دور الأسئلة الخطيرة. الحرب أهلية كانت أم دولية، هي حالة فقدان توازن فشل السياسة في معالجتها فأوكلوا الأمر إلى جنرالات الحرب.

فقدان توازن بين مصالح الدول أو مصالح الفئات التي تشكل الوطن. الفئات في لبنان هي طوائف. أو بالأحرى تصنيف طائفي ذو مضمون طبقي. وإن شئت قلت تصنيف طبقي ذو قناع طائفي. والذين حاربوا بانتمائهم الطائفي والطبقي معاً. فالحرب كانت حالة فقدان توازن بين الطوائف اللبنانية مضى السياسة في ترفيعها لمدة ثلاثين سنة تقريباً، إلى أن اتسع الخرق على الراقع، فتولى مرقعوا الأمس توسيع الخرق اليوم. وإنا إلى الله راجعون.

عندما نلتقي لتحدث عن المسلمين الشيعة في لبنان انطلق من ذلك الواقع الذي لم تزدده الحرب وضوحاً وإن زادتنا به يقياً. أي من الواقع الطائفي. لبنان مجموعة من الكيانات الطائفية المرتبطة بالأرض، بالأقليم. والانتفاء الطائفي - الأقليمي كان دائماً أقوى من أي انتفاء آخر. وبهذا أبرز العنوان الذي وضعه أعلاه. سيتناول الحديث المسلمين الشيعة في لبنان وكأنهم مشكلة مستقلة، مع أن التركيبة اللبنانية كلها مشكلة. الأمن ذوي وجهين: فنحن حين ندرس المشكلة اللبنانية لا بد من البدء بتركيبته الطائفية.

دوري أن أطرح الأسئلة الخطيرة. ليس لأقدم جواباً نهائياً عليها. سأحاول، ولكن إثارة الأسئلة هو المطلوب بالذات. عندما يبدأ امرؤ طرح الأسئلة فهذا يعني أن همماً جديداً يسكنه.

أول الأسئلة الخطيرة: أين تكمن عناصر فقدان التوازن في تركيبة هذا الوطن؟

من المفهوم أن المواطنة هي، في الأساس تعاقد ضمني على العيش المشترك. هذا التعاقد لا يستند فقط إلى قناعة جميع الأطراف بحدواه ولكن، أيضاً إلى خلفية مناسبة في تاريخ الجماعة وثقافتها تُعني الشراكة بباط رוחي. فالتناس حينما يتغنون بحب أوطانهم ويموتون في سبيلها إنما يستلهمون ذلك الرباط الروحي الذي صار الوطن رمزاً له وساحة لممارسته.

لقد كثر الحديث هذه الأيام عن القاسم المشترك والقواسم المشتركة. أيها السادة: ذلك هو القاسم المشترك، أو القواسم المشتركة في غيره يسلمون ضمناً بأنه غير موجود، بل وغير ممكن. أنا أقول: وغير مرغوب فيه أيضاً. لماذا؟ لأن لدى كل من الطائفتين اللتين تتقاسمان الحكم في هذا البلد رباطها الروحي على طريقتها. وقيام قاسم مشترك على صعيد الوطن يعني تنازل كل من الطرفين عن خصيصته. ولا أحد يريد ذلك.

المسلم، السني بشكل خاص يريده وطناً مرحلياً. الوطن الحقيقي هو ذلك الممتد من المحيط إلى الخليج. المسيحي الماروني بشكل خاص، يريد وطن المسيحية في الشرق العربي الإسلامي. جزيرة في بحر. ولا أحد يرضى أن يتلعب البحر جزيرته. السني يريد محطة على الطريق. إنه لم ينس أمجاد دولته

العريقة. المسيحي يريد أرض ميعاد دون ثوراة. إنه لم ينس أنها كانت أرضه وجاء الفتح الإسلامي فانزعجها منه. السني يحركه أمل في استعادة عالمه الذي تمزق. عالم في قلب الأرض. عالم ممتد على قارتين، ييسط ساطانه على بحرين، لا حدود ولا سدود. المسيحي يحركه خوف تاريخي غامض. إنه كالمذعور يبحث عن ملجأ وها هو قد وجده على ظهر هذه الأرض، حيث بنى لأول منذ أربعة عشر قرناً دولة لها طابعه. وها هم يتجمعون فيها من أقطار الشرق ببطء ولكن بثبات. ولذلك فإنه يتساءل ببراءة: ماذا يفعل الآخرون هنا؟ فليرحلوا!

إنها صورة عجيبة لوطن يحركه رؤيتان متناقضتان، هاجسان متناقضان: الميل إلى التمركز، يعارضه الميل إلى الانتشار. الخوف يعارضه الأمل. يا لله كيف يصنع التاريخ الأفكار-العقد، ثم كيف تصوغ العقد التاريخ!

ها هنا تكمن عناصر فقدان التوازن في هذا الوطن. إنها في تقسيم الحكم بين فئتين مختلفتان اختلافاً عميقاً في مفهوم المواطنة.

أين دور المسلمين الشيعة في هذا كله؟ وهذا هو السؤال الخطير الثاني. والجواب بسيط إلى درجة أنه يمكن أن يلخص في كلمة واحدة: لا دور. هذا الجواب، ككل الأجوبة غير المعقولة يُثبت أسئلة جديدة، أولها: لماذا؟ هذا السؤال ليس بسيطاً وإن يكن من كلمة واحدة هو أيضاً. هذا السؤال هو السؤال. ولذلك فلن أسارع للإجابة عليه بل سأطرح بين يديه سوء إلا آخراً.

ما هو جوهر النظام اللبناني؟ أي اين نصنّفه بين ما نعرف في العالم من أنماط الأنظمة السياسية. يقول المجندون للنظام: إنه نظام ديموقراطي برلماني فريد في العالم من حيث إنه صهر في بوتقة واحدة جماعات متباينة في تركيبها الثقافي وتطلعاتها السياسية. فقدم للعالم نموذجاً يحتذى به حيثما وجدت مقولة سياسية مماثلة. وكثيراً ما يثار هذا الكلام في معرض سبب (تضايق) إسرائيل من النظام اللبناني الذي قدم البديل لنظامها العنصري. ثم يقول هؤلاء: إن هذا النجاح السياسي لا يساويه إلا نجاح تجربته الاقتصادية. فلبنان من أفقر البلدان العربية مواردً ومع ذلك فإن مستوى المعيشة فيه مرتفع بشكل ملحوظ. وعندما تظهر على وجه السامع علامات الشك وعدم الرضى لهذا التقييم للنظام يسارع المجندون إلى ذكر مؤسساته السياسية التي يراد منها أن تشابه مثيلاتها في البلدان الديموقراطية الصديقة. كما يشيرون إلى معالم الازدهار الاقتصادي والبحوثة واليسر اللذين يتمتع بهما المواطن اللبناني.

ويقول الناقمون على النظام، أياً كانت أسباب نقمتهم: إنه نظام طائفي أي أنه ضيق متخلف. ولن يجد هؤلاء صعوبة كبيرة في التدليل على المواصفات التي تصحح هذا الوصف.

أنا أقول: هذا النظام ليس طائفياً فقط. كما أنه ليس ديموقراطياً. إنه نظام طفيلي. وكلمة طفيلي ليست من قاموس السياسة في الأساس. بل هي من قاموس علوم الحياة. وهي تعني هنام مجموعة من الكائنات الحية تحصل على غذائها دون عناء بالالتصاق بسجّم آخر. الجسم المضيق يكدح للحصول على الغذاء، والطفيلي يمتصه بكل راحة. هكذا يتمتع الطفيلي بالعافية. في حين ترى المضيق المسكين ذابل العود واهن القوى.

هذا الكلام ثلاث قضايا مترابطة:

أ - هذا النظام ليس طائفيًا فقط.

ب هذا النظام ليس ديموقراطياً.

ت هذا النظام طفيلي.

ليس طائفيًا فقط. لأن المفهوم من وصف نظام بذلك: إنه ذلك النظام الذي يمارس تصنيفاً قبلياً للمواطنين على أساس انتماءاتهم الطائفية. ومن ثم يوزع أعباء المواطنة على الطوائف، دون أن ينتهي ذلك بالضرورة إلى موقف متحيّز. هذا النوع من الانظمة رغم أنه مرفوض كمبدأ لأنه ينطوي على انتهاك لكرامة الانسان كإنسان وتغليب اعتبارات جانبية على صفته كمواطن، رغم ذلك فإنه يمكن أن يقدم نوعاً من العدالة على طريقته. أما حيث يصنف المواطنين تبعاً للطوائف التي ينتمون إليها، وعندما يوزع منافع المواطنة يذكرنا بقاعدة أبناء الست وأبناء الجارية فإنه يصبح ليس طائفيًا فقط. بل طائفيًا وظالمًا أيضاً. وهذا ينتهي إلى الوصف الذي ارتضيته له. وسنزيد هذا النقطة جلاءً فيما يلي.

ليس ديموقراطياً. فالديموقراطية تنطلق من فكرة اساسية سامية هي احترام الإرادة الإنسانية وحق كل إنسان في ممارسة إرادته بحرية. ويكون الحكم ومؤسساته في النهاية محصلة جميع الإرادات، حتى إرادات الذين فشلوا في إيصال رأيهم إلى حيّذ التنفسد. لأن هؤلاء أعلنوا منذ البداية قبولهم بمبدأ الخضوع لرأي الأكثرية. في الديموقراطية الشعب هو مصدر السلطات الشعب كقطاع عريضكمي تُنسى فيه الشخصيات والمميزات الفردية. أما حيث يمارس على الإرادة تصنيف قبلي، كالتصنيف الطائفي الضيق. أما حيث يوضع في مجرى الإرادة كائن ومحولات تسوقها في غير مجراها الطبيعي، عند ذلك يصبح الأمر خادعاً تماماً، ذلك أنه ينجب مؤسسات ذات واجهة ديموقراطية بمضمون معاكس تماماً. أيضاً سنزيد هذه النقطة جلاءً فيما يلي.

إنه طفيلي. فهو على صعيد السياسة يسخر إرادات جميع المواطنين لخلق مجرى للسلطة ينتهي إلى المحيء بمثل طائفة معينة إلى الحكم. هذا الممثل يجمع كل السلطات التنفيذية تقريباً في يده. وهو على صعيد الاقتصاد يتبع سياسة اقتصادية ثابتة تسخر أكثرية الشعب لرشاء فئة ضيقة من المواطنين تنعم بمستوى معيشة متحيّز بوضوح.

هذان التقيمان إن صحّا يكفيان لنعت الظام بأنه طفيلي.

فلنلق نظرة فاحصة على التكوين السياسي والتكوين الاقتصادي الفاعلين حالياً في لبنان.

التكوين السياسي والتكوين الاقتصادي الفاعلين حالياً في لبنان.

التكوين السياسي القائم هو ثمرة الميثاق الوطني لسنة 1943. ذلك الميثاق الذي حلّ مشكلة التجاذب بين الطائفتين السنية والمارونية. ولك لا ننسى أن هذا الميثاق قد حدث تحت ظل الانتداب الفرنسي. ولقد كان المطلوب من الانتداب أن تمارس فرنسا المتقدمة نوعاً من الوصاية على البلد القاصر حتى يصل أبناءه إلى درجة من النضج السياسي تؤهلهم للحكم الذاتي أي الاستقلال. ويبدو أن قناعة الأم الحنون ببلوغ البلد سن الرشد كانت مرتبطة إلى حد بعيد بترك إرث الحكم حكراً لأبنائها. وهكذا أصبح الحصول على الاستقلال مرهوناً بضمان مستقل أبناء الست. ومن بعد أبناء الست أبناء الجوارى على درجات هاتيك الجوارى من الخطوة والرعاية.

في هذه الظروف وتحت ظل هذه السياسة حدث ميثاق 1943 الشهير والتكوين السياسي القائم حتى اليوم هو استمرار للوضع كما تركه آخر جندي فرنسي ترك ساحل بيروت يملؤه الرضى. في رأس النظام القائم ثلاث مؤسسات دستورية:

١ - المجلس النيابي: وهو السلطة التشريعية. وينتخبه الشعب بالانتخاب المباشر.

٢ - مجلس الوزراء: وهو السلطة التنفيذية. يختاره الرئيس المكلف. ويمنحه الثقة مجلس النواب.

٣ - رئيس الجمهورية: وهو السلطة الإجرائية، وينتخبه مجلس النواب.

واجهت ديموقراطية تضارع أعرق البلدان الديموقراطية. فالسلطة كلها مصدرها مجلس النواب الذي يتكون ممن اختارهم الشعب ليكونوا ممثليه. أخيراً الشعب هو مصدر السلطات.

نقول واجهة نعيها. فنحن نصف شيئاً بأنه واجهة حينما تكون وظيفته أن يغطي ما تحته. لأن الذي تحت يكون مؤذياً للعين وربما غير العين. أي أن الواجهة تخدع عن الحقيقة. فتظن أن ما اختفى مثل ما يبدو، في حين أن الحقيقة هي العكس تماماً. الواجهة الديموقراطية توحى بأن ما تحتها ديموقراطي. ولكن الحقيقة أن المتدين كانوا خياطين ماهرين. فخاطوا ثوباً من قماش الوطن كله لكنه لا يدثر مختارة منه. فلنتبع مجرى السلطة في مؤسساتنا الدستورية.

في الواجهة: الشعب مصدر السلطات. الشعبي ينتخب محتليه. المحتلون ينتخبون رئيس الجمهورية. المحتلون أيضاً يمنحون الحكومة الثقة.

تحت الواجهة: الشعب ينتخب محتلي طوائف بتوزيع عددي يكفل لإحداهما حصّة الأسد من المحتلين أي من الأصوات. مجموع النواب ينتخب رئيس الجمهورية شرط أن يكون من نفس الطائفة. رئيس الجمهورية يكلف من يشكل الحكومة شرط أن يكون لنفس الطائفة أكبر عدداً منهم. المجلس النيابي يمنح الحكومة الثقة كما ذكرنا ولكن رئيس هذه الحكومة ليست سلطة. فرئيس الجمهورية يجمع في يده السلطة الإجرائية ورئاسة السلطة التنفيذية. لأن مجلس الوزراء لا ينعقد في غيابها. أي أننا نصل بالنهاية إلى وضع غريب وشاذ. هو أن رئيس الجمهورية الذي لا يستطيع المجلس النيابي توجيه أي سؤال إليه يقبض بيديه على كل السلطة. من يحكم غير مسؤول. والمسؤول لا يحكم. وضع دستوري لا ثاني له في كل الأنظمة الدستورية بقدر ما نعلم. إلى درجة أنه يصعب تصنيفه بحسب المقاييس التي نعرفها. وهذا ما عنيناه عندما قلنا إن إرادة الشعب كله تُسخّر من أجل المجيء بممثل طائفة، يجمع كل السلطات التنفيذية إلى الحكم. نقول ممثل طائفة لأن الأحداث أثبتت ذلك حتى الآن. فمن بين خمس رؤساء مارسوا السلطة منذ الاستقلال حتى اليوم أثبت اثنتان منها على الأقل تحيزهما الكامل لموقف تلك الطائفة. كما أنه مما لا يخلو من مغزى أن هذين الرئيسين تحولوا بعد انتهاء مدة رئاستهما إلى زعيمين طائفتين متطرفتين مقاتلتين.

هذا الكلام يصح بشكل أو بآخر بالنسبة لبقية مؤسسات الدولة غير الدستورية. أعني الجيش وقيادته. الجسم القضائي ورئاسة مجلس الأعلى. والإرادة وكبار موظفيها.

أما التكوين الاقتصادي فإنه يظهر لنا بشكل أوضح طفيلية هذا النظام. عندما يصنّف الاقتصاديون الممارسة الاقتصادية اللبنانية فإنهم يضعونها في قسم اقتصاد الخدمات. والحقيقة أن قطاع الخدمات يغطي أكبر مساحة في الرقعة الاقتصادية.

إلى جانب قطاع الزراعة وبعض الصناعات الخفيفة. وقطاع الخدمات يتمثل عندنا في السياحة والاصطياف والمرافأ والترانزيت والمطار والمصارف. وإن يكن هذا القطاع قد تعرض لنكسة كبيرة أدت إلى انخفاض حجم الإيداعات الخارجية منذ كارثة انترا الشهيرة. ولكن لبنان سوق استهلاكية كبيرة. لم يكن يضاهيه اي سوق عربي قبل الانتفاضة الاقتصادية لبعض الدول النفطية. وهناك إحصاءات مذهلة تتناول حجم الاستهلاك اللبناني لبعض البضائع التي لا تستحق حتى التصنيف في البضائع الكمالية إلا بتوسيع الكلمة.

هذا الاستهلاك الهائل للمنتوجات المستوردة هو عنوان الازدهار اللبناني. ولكن هذا (الازدهار) على حساب ميزان المدفوعات الذي يعاني عجزاً كبيراً مزمناً. وقع ذلك فإن الازدهار مستمر والترف اللبناني بخير. وهذا هو ما يسمى بالمعجزة الاقتصادية اللبنانية. معجزة لأنه لا ينطبق على أية قاعدة اقتصادية معروفة. وكلنا نعرف حكاية ذلك الخبير الذي كُلف بوضع دراسة عن اقتصادنا، فنصح بالنتيجة بترك الأمر على ما هو عليه خوف أن يؤدي التدخل إلى إفساد المعجزة. فالقاعدة أن المعجزات تحدث، لكي يؤدي غلى أفضل النتائج، خارج إطار الحسابات والتخطيط. هذه الحالة تذكرنا بوضع امرئ ينفق عن سعة لا تتناسب مع موارده العلنية. فإذا سئل: من أين لك هذا؟ قال: حقاً إن مواردني لا تسمح لي بهذه النفقات، ورغم ذلك فأنا اتمتع بهذه البجوحة. كيف؟ يجيب: إنها معجزة.

هذا الكلام لا تساوي سداجته إلا ما فيه من نية خداع مبطنة. فنحن نعرف أن الظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين، أقلها حسابات الجمع والطرح. وعلى أساس من حسابات الجمع والطرح هذه سنفكر بالبحث عن مورد خفي يتكفّل دائماً بتعديل ميزان المدفوعات. أين هو هذا المورد غير المنظور الذي يصيب في اقتصاد البلد، ويكفل لهذه البجوحة الاستمرار.

إنه أموال المهاجرين. إنه أموال أولئك الذي يشغل الوطن بهوموه المترفة عن أن يقدم لهم فرصة الحصول على اللقمة الكريمة فنشرهم في مشارق الأرض ومغاربها يعملون ويكدحون ويصبون ثمرة غربتهم في وطنهم. إنهم ابناء المناطق المحرومة التي شغل بلدهم عنهم بالعناية برناه مناطق أخرى فردّوا له الحرمان عطاءً، لبنان أيتها الشريرة التي لا تطيب لها الحياة إلا على دماء أبنائها.

وجه وجهك شطر أية قرية في المناطق الإسلامية الشيعية فستلاحظ بسرعة أن عنصر الشباب نادر فيها. إنهم ليسوا هناك. إنهم بعيدون. في أربعة أطراف افريقيا أو شطري أمريكا أو الخليج العربي. موكلون بفضاء الله عدا فضاء وطنهم. الذي لن ينسوه بل سيعودون إليه في النهاية وعلى أكفهم المتعبة قطرات عرقهم حولوها ذهباً لكي يستمر الرفاه المجنون. ومع ذلك فلا أحد يذكرهم. حتى يذكرهم. بل ينسب الأمر كله بكل بساطة إلى معجزة.

أظنكم تتساءلون الآن: وكيف تتحول أموال المهاجرين إلى دم في أوردة النظام المتحيز؟ ولإجل الإجابة علينا أن نجمع بين حقيقتين أصبحتا معروفتين:
الأولى: أن لبنان بلد مستهلك. يستورد كل شيء تقريباً.

الثاني: أن معظم مداخيل الأفراد تنفق على شراء هذه السلع المستوردة. خاصة وأن عدوى الترف لم تعد توفر أحداً.

ولكي تكمل الصورة علينا أن نضيف حقيقة ثالثة قد تكون جديدة هي أن معظم التوكيلات الأجنبية هي حكر على أفراد طائفة معينة، أو طوائف معينة تشترك في نظرة واحدة إلى النظام أو نظرة النظام إليها.

هكذا تبدو لنا بكل وضوح طفيلية هذا النظام في وجهة السياسي والاقتصادي. إنه في السياسة يسخر إرادات المواطنين ليخلق واجهة ديموقراطية للسلطة تخفي وراءها نظام حكم متحيز ضيق لا ينال المسلمون الشيعة فيه رغم أنهم يشكلون أكبر عدد من الأصوات. كما أنه في وجهه الاقتصادي يسخر آلام ومتاعب الذين اضطروهم للضرب في آفاق الأرض بحثاً عن لقمة العيش لينبي رفاهاً زائفاً. والضحية في الحالتين هم من المسلمين الشيعة. والمستفيدون هم اللبنانيون اللبنانيون.

هكذا أرادت صيغة 1943. وهكذا نجيب على السؤال: لماذا ليس للمسلمين الشيعة دور بحجمهم في الحياة السياسية والاقتصادية لوطنهم. ولكن الحقيقة أيضاً أن الغياب الشيعي منذ 1943 هو استمرار لغياب تاريخي، في حين أن الحضور المسيحي في لبنان هو استمرار لحضور تاريخي. الغياب الشيعي في المنطقة هو استمرار لغياب طال كثيراً بدأ بدخوال الصليبيين في الصورة السياسية في المنطقة الشامية، وتعاضم فيما بعد مع دخوال الزنكيين فالأيوبيين فالمليك. أي منذ أوائل القرن الحادي عشر الميلادي. الحضور المسيحي في لبنان بدأ بالامتيازات الأجنبية أي منذ أواسط القرن السادس عشر. ولم تكن فرنسا لتستطع أن تفصل الصيغة بالمقاييس التي فصلتها لولا هذا الحضور وذلك الغياب. ولكن هذه الحقيقة لا تغير شيئاً لا من تقييمها للنظام ولا من أهدافنا في الحياة الحرة الكريمة التي ينبغي أن يشاركنا في طلبها للجميع كل لبناني مخلص شيعياً كان أم ليس شيعياً.

أيها السادة..

صيغة 1943 قد سقطت بضجيج كبير. أسقطتها هذه الحرب الشريرة. هذه الحرب التي فيها الشيعي أكبر ممن دون أن تكون حربه. فهل سنسمح للصيغة الجديدة أن تُفصل في غيابنا؟ هل علينا أن نظل من عرق أبنائنا ودمائهم السلم الوطن وحربه ثم لا نقبض يدنا إلا على الفتات؟ هذه الحرب قضت مؤقتاً على الأقل على تطور اجتماعي - سياسي كان يمكن أن يكون في صالح الفتات المحرومة، وأعدت قضيتهم إلى سوق المساومات السياسية. بيروت الفاجرة هللت للتخلص من حزام الحرمان الذي كان يطوقها حد الاختناق. فهل هذه هي النهاية؟ هل كتب على الشيعي أن يظلا حاملاً آلامه صارخاً في البرية لتتم التسويات والمساومات على حسابه وفي غيابه؟ إذا رفضنا هذا المصير فإن السؤال التالي الذي يبرر أمام أعيننا هو، كيف؟ كيف نحقق حضورنا شيعياً بمستوى الوجود الشيعي. الجواب، طبعاً هو تحقيق الديموقراطية الحقيقية. ولكن هذا لا يجب على السؤال.

بل السؤال نفسه يبقى: كيف نحقق الديمقراطية السياسية والاجتماعية في وطننا؟ أي: كيف نحقق الوطن في وطننا؟ سؤال لن أجيب عليه حتى لا يتحقق إلا على الورقة ولا يتجاوزه. بل سأتركه لكم. لكل ضحايا التسويات الفوقية لكل الذين اعتادوا أن يصغوا إلى آلام الإنسان. لكي يحققوه في الحياة.